دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية*

صلاح سعيد عبدالغني [1]، [2]

(قُدِّم للنشر 1444/09/11هـ – وقُبِل 1444/12/18هـ)

المستخلص: للوقف أهمية كبيرة في تنمية المجتمعات؛ لذا تأتي أهمية البحث لمعرفة دور وو سائل تمكين الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على البيانات الاقتصادية والإحصائية، باستخدام نموذج قياسي للعلاقة بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة موضع الدراسة بالسعودية للفترة (1994:2022)، وتم التقدير بنموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) للتحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي والتحقق من العلاقة بنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتعتبر المؤسسات الوقفية من ركائز الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وهناك فرصة كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته، ليكون مساهماً رئيسياً في القطاع غير الهادف للربح، ليتوافق مع رؤية المملكة 2030م بزيادة مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 0.3% لتزيد إلى 5%. وأوضح البحث أن للوقف آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية متعددة؛ حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي. كما اتضح وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن بينهم تكامل مشترك، ومن أهم التحديات التي تواجه المنشآت غير الربحية تأتي التدفقات المالية بنسبة 30.16%. ويوصي البحث بإصدار تشريعات تضمن الاستثمار الجيد في الوقف، واستقلاليته المالية، وتطوير إدارته وتأهيل كوادره، تحت مظلة حوكمة الوقف.

الكلمات المفتاحية: الأوقاف، الاستثمار الوقفي، الناتج المحلي الإجمالي، صيغ التمويل الإسلامي، القطاع غير الربحي.

The role of endowments in increasing the gross domestic product in the Kingdom of Saudi Arabia*

Salah S. Abd El-Ghani [1], [2]

(Received: April 02, 2023 – Accepted for publication: July 06,2023)

Abstract:

The endowment has great importance in the development of societies. Therefore, research comes to identify the role of the endowment in increasing GDP, based on economic and statistical data. Using a standard model that shows the relationship between the dependent variable (GDP), and the independent variables under study in Saudi for the period (1994:2022). The standard model equation has been estimated by (ARDL) Model to verify the existence of a long-run equilibrium relationship between the independent variables and GDP and to verify this relationship by the error correction model (ECM). Endowment institutions are the pillars of economic and social life. There is a great opportunity for the endowment sector to regain its vital position and become a major contributor to the non-profit sector. As Saudi Vision 2030 aims to increase the contribution of this sector to GDP from 0.3% to 5%. The endowment has multiple positive economic and social effects, as there is a positive relationship in the short run between the collective, social, and personal service variables and GDP. Among the most important challenges facing non-profit sectors, financial flows at a rate of 30.16%. The research recommends the issuance of legislation that guarantees good investment in the endowment, its financial independence, the development of its management, and the qualification of its cadres, under the umbrella of endowment governance.

Keywords: Awqaf (endowments), Waqf Investment, GDP (gross domestic product), Islamic Finance Formulas, Non-Profit Sector).

---

* يشكر الباحث/المؤلف عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود لتمويلها هذا المشروع في عام 1444هـ منحة بحثية رقم (221411006).

The author extend their appreciation to the Deanship of Scientific Research, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU), for funding this research work through Grant No. (221411006)

(1) أستاذ الاقتصاد المشارك – كلية الأعمال – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(2) أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد – معهد البحوث الزراعية والبيولوجية – المركز القومي للبحوث – الجيزة – مصر

(1) Associate Professor of Economics - College of Business - Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU)

(2) Associate Professor of Agricultural Economics - Institute of Agricultural and Biological Research - National Research Centre - Giza - Egypt.

E-mail: drsalahsaid@yahoo.com

1- المقدمة

تضرب الأمة الإسلامية على مر التاريخ أروع الأمثلة في العمل الخيري، وتطورت وتنوعت تطبيقات الوقف وصوره وأساليبه، محققة بذلك انعكاسات إيجابية على الصعيد الحضاري والاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الوقف من الركائز الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، من خلال توفير التمويل ودعم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لفئات كثيرة من المجتمع. وظهرت أهمية الوقف جلياً لمساهمته الفعالة في الخطط التنموية ومساهمته في الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من خلال مساندته لجهود الدولة في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي. وعلى الرغم من قدم نظام الوقف في الدول الإسلامية، إلا أن الحكومات أعطت اهتماماً كبيراً لتطوير أساليب وآليات حصر الوقف وتنميته في العصر الحالي لكونه وسيلة للتكافل الاجتماعي والإنساني وداعماً هاماً لمسار التنمية. ويعكس الوقف حجم التضامن بين أفراد المجتمع، ويوجد دور بارز للوقف في التنمية في حالة استغلاله الاستغلال الأمثل وابتكار آليات لرصد جهوده، فهل تساهم الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية مساهمةً فعالة؟ وللإجابة على هذا التساؤل تضمن البحث: التعريف بمقياس الناتج المحلي الإجمالي وأهميته الاقتصادية، ووسائل تمكين دور الأوقاف من زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف وتحديد المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية هذ القطاع الحيوي من خلال المقاييس والبيانات الاقتصادية والإحصائية، حيث تعتبر المؤسسات الوقفية من بين ركائز الحياه الاقتصادية والاجتماعية بما تقدمه من خدمات ومنافع كثيرة في مختلف المجالات، وهناك فرصة كبيرة أمام قطاع الأوقاف لاستعادة مكانته الحيوية، وأن يصبح مساهماً رئيسياً في القطاع غير الهادف للربح، حيث تستهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030م فيما يخص مؤشر الناتج المحلي الإجمالي حول اقتصاد مُزدهر وغدٍ أفضل عن طريق تحقيق زيادة نسبة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65%، زيادة نسبة الصادرات في إجمالي الناتج المحلي الإسمي غير النفطي من حوالي 16% حالياً إلى 50% بحلول عام 2030.كما تستهدف رؤية المملكة 2030 زيادة نسبة المنشآت الصغيرة وكذلك المتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 20% لتصل إلى 35%، وزيادة حصة الاستثمارات الأجنبية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 3.8% إلى حوالي 5.7%، ورفع مساهمة القطاع غير الهادف للربح في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 0.3% لتصل إلى نحو 5%، من أجل زيادة حجم الاقتصاد وارتفاع معدلات النمو وتحركه من الرتبة 19 إلى الرتبة 15 الأولى على الترتيب العالمي. (غرفة الرياض، 2022).

مشكلة البحث

إن الوقف ساهم بشكل كبير في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة واللتان تشكلان معاً أحد أكبر التحديات عالمياً، كما كان له دوراً واضحاً في تحقيق تنمية مستدامة من خلال تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي، وتأمين الاحتياجات الكافية للفئات المحرومة في المجتمع بهدف تطوير نوعية الحياة الإنسانية مع ضرورة الاهتمام بحق الأجيال القادمة في ثروات الأجيال الحاضرة للعيش حياة كريمة، وهو ما يعتبر جوهر التنمية المستدامة (نوي و نجوى، 2017).، ونظراً لأهمية الوقف وما له من دور مؤثر في الماضي والحاضر على جميع نواحي الحياة وعلى وجه الخصوص النمو الاقتصادي، وتقليل ما يعترض المجتمع من معوقات تمويلية وما يساهم به في الجانب التنموي إلا أن دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لا يزال أقل من المأمول تحقيقه باعتبار الوقف من أهم مكونات القطاع غير الربحي ولزيادة هذا الدور يتطلب ذلك ابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف بالاعتماد على البيانات الاقتصادية والإحصائية حيث تستهدف رؤية المملكة 2030 رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي التي تمثل أقل من (1%) حالياً لتصل إلى (5%) بحلول عام 2030. (غرفة الرياض، 2022).

ومن خلال هذا يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ما هو دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية؟
- ما هي وسائل تمكين دور الأوقاف من زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هي الآليات والمقاييس الاقتصادية والإحصائية لرصد جهود الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي؟
- ما هي أهم التحديات والمشاكل التي تواجه الأوقاف بالمملكة؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الدور الذي يساهم به الوقف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السعودية عن طريق ما يلي:

- الوقوف على تعريف الوقف من منظور اقتصادي وأنواع والوقف ومفهوم الاستثمار الوقفي وارتباطه بالناتج المحلي الإجمالي.
- التعرف على الدراسات الاقتصادية السابقة التي ترتبط بموضوع البحث.
- التنبؤ بحجم إيرادات الأوقاف المطلوبة لتتوافق مع تحقيق رؤية المملكة 2030.
- التعرف على مدى مساهمة الأوقاف في مجالات استثمارية مختلفة ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية.

- التعرف على طرق تنمية الأوقاف واستثمارها وتطويرها.
- أهم الآليات والمقاييس الاقتصادية والاجتماعية والإحصائية لرصد جهود الأوقاف في التنمية.
- الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية.
- عرض أهم النتائج والتوصيات.

أهمية البحث

يعكس الوقف حجم التضامن بين أفراد المجتمع ومدى مشاركة كل فرد فيه بأعمال الخير، إلا أن هناك دور واضح ومهم للأوقاف من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتنوعة للوقف وابتكار آليات لرصد جهود الأوقاف، يمكن أن يصبح قطاع تمويلي تتحكم به المؤسسة القائمة على تنفيذه بتوجيهها نحو مشاريع تنموية استثمارية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبما يتوافق مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

منهجية البحث

للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث، واختبار الفرضيات التي تم تبنيها، تم استخدام عدة مناهج، فيما يتعلق بالجانب النظري تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الوصفي، المنهج التاريخي، وذلك من خلال الدارسات السابقة، ووصف الظاهرة الوقفية والوقوف على أهم التعاريف المتعلقة بها من جهة ومن جهة أخرى بالاستثمار عامة والاستثمار الوقفي خاصة وعلاقتهما بالتنمية المستدامة كما تم اللجوء إلى المنهج الاستنباطي في بعض الحالات من أجل استنتاج العلاقة بين الأوقاف ودورها في التنمية المستدامة، أما في الجانب العملي فتم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي الاستدلالي والاقتصادي ، من خلال استخدام الطرق الرياضية والمقاييس الإحصائية الضرورية مثل المتوسطات والنسب المئوية وتحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، وطريقة المربعات الصغرى، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994)، والتنبؤ من خلال السلاسل الزمنية ومعادلات الاتجاه العام.

كما تم تقدير معادلة النموذج بطريقة المربعات الصغرى، كذلك تطبيق مجموعة من الاختبارات والمتمثلة في: توضيح نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة (ARDL) حيث لكل طريقة شروطها وخطوات تطبيقها والتي تهدف كلها إلى التحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي للتحقق من وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي والتحقق من هذه العلاقة من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM)،

لتحليل وتفسير ودراسة العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بدور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة المشكلات التي تعترض تنمية الأوقاف في السعودية ومقترحات لمواجهتها.

وذلك بالاعتماد على النموذج التالي بعد أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات والذي يوضح أن (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وهو المتغير التابع يمثل دالة في عدة متغيرات مستقلة وهي (الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، الأنشطة غير النفطية، والأنشطة النفطية).

$$GDP = f(\text{social services}, \text{non} - \text{oil activities}, \text{oil activities})$$

Estimation Equation:

==========

$$logGDP = C(1) + C(2)*logNON_OIL + C(3)*logOIL + C(4)*logSOCIAL + U_t$$

GDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (المتغير التابع)

Social services= الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية.

Non-oil activities = الأنشطة غير النفطية.

Oil activities= الأنشطة النفطية.

U_t = الخطأ العشوائي.

فرضيات البحث

- يعتبر الوقف من القطاعات التي تزداد مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- إن تفعيل الطرق المعاصرة لاستثمار أموال الوقف له دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأمن الاقتصادي.
- المؤسسات الوقفية تحتاج إلى المزيد من المقاييس الاقتصادية والإحصائية لمساعدة القائمين عليها في اتخاذ القرارات المناسبة لتوجيه الموارد.
- ويفترض البحث أن هناك علاقة طردية موجبة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والتي تندرج الأوقاف من بينها كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.
- توجد العديد من المشاكل التي تواجه أعمال الوقف الخيري لدعم قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مصادر البيانات في البحث

تم الاعتماد على مراجع مختلفة تشمل الكتب والأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه

والدوريات العلمية والتقارير التي تصدر عن الوزارات والهيئات والمؤسسات التي لها علاقة بموضوع الأوقاف إضافة إلى مواقع الهيئات والمؤسسات وقواعد البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت وخاصة الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء السعودية.

حدود البحث

- الحدود الموضوعية: الوقف والمؤسسات والجهات الوقفية في المملكة ودورها الاجتماعي والاقتصادي في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- الحدود المكانية: مدن ومناطق المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمنية: التركيز على الفترة الزمنية (1994-2022م).

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

التعرف على مفهوم الوقف من منظور اقتصادي وأنواعه ومفهوم الاستثمار الوقفي وارتباطه بالتنمية المستدامة:

مفهوم الوقف من منظور اقتصادي: "هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعياً أو فردياً." (القحف، 2000، ص. 66). "أي تحويل جزء من الدخول والثّروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة، تخصّص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الجهات والفئات المستفيدة، ممّا يساهم في زيادة القدرات اللاّزمة لتكوين ونمو القطاع الخيري الذّي يعدّ أساس الاقتصاد الاجتماعي في الاقتصاد الإسلامي." (صالحي، 2005، ص. 184-185). وتتعدد أنواع الوقف: حسب طبيعة الجهات المستفيدة الموقوف عليها وينقسم الوقف انطلاقاً من هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هي: الوقف الخيري: "هو الذي يخصص لجهات الخير والبر، وهي متنوعة ومتعددة تشمل مجالات البر عموماً، كالمجال العلمي أو الدعوي أو الإغاثي أو الاجتماعي أو الصحي وغيره، من بناء المساجد والمدارس والمستشفيات ومساعدة الفقراء وابن السبيل، وغيرها من وجوه البر، ما يحقق الخير لعامة المسلمين." (الصالح، 2001، ص. 53). الوقف الذري أو الأهلي: "يخصص لمنفعة الواقف وذريته وأهله أو لأشخاص معينين، وذريتهم دون النظر لوصف الثروة والصحة والفقر والمرض وما في حكمها. الوقف المشترك: هو الذي تخصص فوائده للذرية وجهة خير معاً." (فتحي، 2002، ص. 10). وجاء في المغني: "إذا أوقف بيته على جهتين مختلفتين، كأن يوقفها على أولاده وعلى الفقراء: نصفين، أو ثلاثة، أو كيفما يشاء، فيجوز. سواء أعطيت أموال المستفيد لأولاده أو للفقراء أو لطرف آخر." (المقدسي، 1986، ص. 8). ويمكن تعريف الاستثمار الوقفي: "بأنه استثمار أموال الوقف عقارات أو منقولات، أو استثمار ريع استغلال الوقف." (أبو الهول، 2009، ص. 25). هذا ما

خلص إليه ملتقى قضايا الوقف، حيث أشار في القرارات والفتاوى المتعلقة باستثمار أموال الوقف إلى أن المقصود باستثمار أموال الوقف "هو تنمية أموال الوقف سواء كانت أصولاً أم ريعاً، من خلال استثمارات جائزة شرعاً." (الأمانة العامة للأوقاف، 2015، ص. 10).

وقد تناول العديد من الباحثين موضوع الارتباط بين الوقف والتنمية ومحاور العلاقة بينهما؛ فيرى صالحي (2006) أن للقطاع الوقفي تأثير على المتغيرات الاقتصادية: حيث إن نمو القطاع الوقفي يكون حركة توازن ايجابية بين الطلب الكلي والعرض الكلي حيث ان المؤسسات الوقفية ومن خلال تطوير عائداتها ومداخيلها سوف تزيد القوى الشرائية وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة على الطلب الكلي للسلع والخدمات الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي وتامين احتياجات الجهات المستفيدة بالسلع والخدمات. كما أن انتقال الدخول من الفئات الغنية الى الفئات المحتاجة والفقيرة في المجتمع بشكل من الاشكال في إطار مؤسسة الوقف، سيساهم في تخفيض الاستهلاك لدى الطبقات الغنية ويساعد بصورة كبيرة في زيادة القدرة الشرائية وبالتالي على الطلب الفعال للعاملين بقطاع الوقف والفئات عديمة الدخل او المحدودة و هذا ما يؤثر تأثيراً إيجابياً على عرض السلع والخدمات و هذا سيزيد من عوائد واراح المؤسسات الاقتصادية وبالتالي توسيع انتاجها.

وللوقف تأثير على الادخار الكلي والاستهلاك الكلي فكلما تنامى الوعي بأهمية القطاع الوقفي، كلما تم تخصيص جزء من مدخرات الافراد للأنشطة والمجالات الوقفية التي تساهم في تطوير الاستثمار الاجتماعي، فيزداد الادخار الاجتماعي التكافلي ويرفع الاستثمار الاجتماعي التكافلي و يحدثان تأثيرات ايجابية في ارتباطها بتطور النشاط الاقتصادي. ويؤثر قطاع الوقف على الميزانية العامة للدولة فهو بساهم في التخفيض في الانفاق العام وهذا يساعد الدولة في ترشيد النفقات العامة عن طريق التمويل من خلال قطاع الوقف، إن زيادة موارد الوقف وتوزيع فوائدها ومنافعها على الجهات والعديد من الفئات المستحقة سينعكس إيجاباً على حركة الأنشطة الاقتصادية و بالتالي تصبح المؤسسات الوقفية آلية لتوزيع الثروة والدخل في الوطن.

ويرى العمر (2007) أن الوقف في الأساس هو فكرة تنموية، كما أنه يسعى لتنمية كافة مقدرات الأمة والمجتمع، لأنه في مضمونه وحقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية، سواء في تنمية الأصول الإنتاجية أو في توزيع عوائده على مستحقيه، وبالتالي لابد من الاهتمام بصيانته لإلقاء الضوء على قدرته في توفير السلع والخدمات للعمل على تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية المخصصة لأعمال الخير والبر للمجتمع. فالوقف يحقق الخروج بالأموال من دورة الاكتناز (من ملك

الوقف) ليكون استثماراً ذا عائد اجتماعي مما يؤدي إلى تزايد حجم التراكمات الرأسمالية والتوسع في الطاقة. كما أوضح السبهاني (2010) في دراسته عن دور الوقف في التنمية المستدامة والتي هدفت إلى توضيح دور الوقف لتحقيق التنمية المتواصلة، باعتبار الوقف يمثل مورداً مؤسسياً وتمويلياً يضمن ضوابط الاستثمار في الموارد البشرية ويضمن شروط العرض المطلوب لرفع المستوى المعيشي. وأوضحت الدراسة أن الوقف أسهم كثيراً في تمويل استثمار المورد البشري عن طريق تمويل كل من الجانب الصحي والتعليمي، كذلك يسهم الوقف في ضمان التكافل الاجتماعي، كما أسهم الوقف دعم المساجد والمرافق الدينية وأن الوقف الخيري أداه اختيارية لتغيير وتعديل شكل الملكية لتخدم وتوفر الحاجات العامة. وأوصت الدراسة بتطوير الأسس التشريعية والتنظيمية الحاكمة للوقف الخيري، وتفعيل الوقف الخيري باعتباره يمثل مؤسسة للضمان والتكافل الاجتماعي.

بينما أوضح الأسرج (2010) في دراسة بعنوان دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث ركزت على دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن والسلامة الاقتصادية المتمثلة في اتخاذ التدابير التي تؤهل الشخص للحصول على حاجاته الضرورية من أكل وسكن وكساء وتأمين الحد الأدنى من المستوى المعيشي للفرد. وخلصت الدراسة إلى أن الوقف مهم وتزداد الحاجة إليه في العصر الحالي مع تزايد البطالة وانتشار الفقر، مما يدعو إلى إحياء دور الوقف من خلال الإسهامات الكبيرة والآثار الإيجابية في المجالات والقطاعات المختلفة، حيث ساهم في التطور العلمي وتوفير الخدمات الأساسية كالصحة والسكن والعلاج، إضافة إلى الأثر المالي الإيجابي على ميزانية الدولة. فيما هدف مصبح (2013) في دراسته إلى التعرف على دور الوقف الخيري النقدي والعيني في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة في مختلف المجالات، وتحديد المشكلات التي تعيق تطوير الوقف. وللوصول لهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتحليل المحتوى، وجمع البيانات الأولية عن طريق الاستبيان، بالإضافة إلى البيانات الثانوية. وخلصت الدراسة إلى انخفاض تأثير الوقف الخيري على التنمية الاقتصادية، وضعف الإعلان عن التوعية بأهمية تنمية الوقف بين المواطنين، فضلا عن تزايد التعديات على أملاك الوقف مع مرور الوقت. وأوصت الدراسة بتحفيز المواطنين على تنمية الوقف في مختلف المجالات، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار أكثر في العقارات الوقفية، وتنمية الاستثمارات الوقفية، وتثقيف الناس من خلال وسائل الإعلام.

بينما هدف حسن (2014) في أطروحته إلى تحليل إمكانية تفعيل الأوقاف ومساهمتها في تمويل التعليم العالي ومجال البحث العلمي المصري. طبق فيها المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن،

والمنهج الاستنتاجي. وتوصلت الأطروحة إلى أهم الاستنتاجات التي مفادها أن التطور في الأدوات المالية والمنظمات المؤسسية قد وفر أشكالا متعددة من التمويل الوقفي للتعليم العالي والبحث العلمي. وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الأوقاف في مصر يواجه العديد من العقبات في الجانبين القانوني والمؤسسي. وقدمت الدراسة توصيات لتفعيل نظام الأوقاف يشمل سياسات وقوانين في المجال المؤسسي والإداري والتشريعي. أما لطفي (2017) فكانت دراسته عن أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أوضحت أن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي، ويؤثر الإنفاق الكلي على الدخل الوطني، ويلعب الوقف دوراً مهما في التأثير على كليهما بمعنى التأثير على الدخل الوطني، ويتكون الإنفاق الاستهلاكي من شقين الأول مرتبط بالدخل في حين يشكل الجزء الثاني الاستهلاك المستقل ولا شك أن الوقف والزكاة تتكفلان بشكل كبير في تحقيق الاستهلاك المستقل عن الدخل، وهو ما قد يشبه حد الكفاية الذي تكفله الشريعة والدولة المسلمة لمواطنيها. فيظهر الدور الإيجابي لمؤسسة الوقف بأنواعه المختلفة عاماً كان أو خاصاً بفئة محددة وقف الواقف عليها وقفه حيث يرفع الطلب الاستهلاكي الفردي والكلي، وهذا يعني ارتفاعاً واضحاً لدالة الرفاهية الاجتماعية في المجتمع المسلم، وأما النوع الثاني من الاستهلاك المستحث أو المحفز فإنه بلا شك سيتأثر ايجابياً بالأداء الواضح لمؤسسة الوقف الإسلامي، والتي تشكل دخولاً للفئات المستفيدة من ريع الوقف أو من خلال مشاريع تقيمها المؤسسات الوقفية الكبيرة من خلال توفير العديد من فرص العمل.

في حين ركز قحف (2018) في دراسته على الصيغ المبتكرة لاستثمار الوقف التنموي، حيث تناولت الدراسة نماذج الصكوك الوقفية كأحد الابتكارات التمويلية في مجال الوقف، وما يميزها عن الأسهم الوقفية، كما تهدف لاقتراح أنواع مختلفة من الصكوك ومناقشتها في ضوء كونها أسسا لتمويل مشاريع النفع العام، كما تشير الورقة البحثية إلى فرصة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للعب دور الوساطة في سبيل تمويل مشروعات النفع العام والأوقاف على الصعيد الوطني والدولي. وخلصت الدراسة إلى إيجاد الحلول والبدائل التي تلبي احتياجات النشاط الاقتصادي وفق القواعد والمعايير والضوابط الشرعية، وتقديم منتجات وقفية مبتكرة واستحداث صيغ تمويلية واستثمارية جديدة تتضمن فكرة الصكوك، كما أكدت على ضرورة التركيز على الفكر الأخلاقي الإنساني في إصدار وترويج هذا النوع من صكوك التمويل الاجتماعي.

وهدفت دراسة نوي (2019) إلى توضيح الدور التضامني للوقف في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بالوقوف على مشكلة الفقر والتنمية المستدامة

من المنظور الإسلامي والوضعي ومن ثم بيان إلى أي مدى يمكن لمؤسسات الأوقاف أن تساهم في تحقيق تنمية بشرية شاملة متكاملة أساسها التضامن والعدل الاجتماعي وذلك من خلال دراسة ميدانية لواقع الأوقاف في ولاية عنابة شرق الجزائر وخلصت الدراسة إلى أن نظام الوقف في الولاية استطاع بالفعل المساهمة في تقليل الفقر وخلق فرص عمل جديدة ولكنه مازال يحتاج للكثير من الجهود لتفعيل دوره كمحرك للتنمية الشاملة. كما تبرز أهمية دراسة ويفي وسعاد (2019) في تحليل دور الوقف الإسلامي كآلية محركة للاقتصاد الوطني للدول الإسلامية في حاضرها ومستقبلها ما يساعد على اقتراح أساليب جديدة تنظم قطاع الموارد الوقفية وتحسن صيغ استثمار أمواله من أجل تفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للدول خاصة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا يمكن استخلاص العلاقة التكاملية بين التمويل الوقفي والتنمية المستدامة، حيث يساعد الوقف الإسلامي في حل الكثير من المشكلات الاجتماعية أما فيما يخص الدور الاقتصادي فيساهم في العملية الإنتاجية من خلال التخفيف من عجز ميزانية الدول وتوفير مصادر تمويلية من شأنها تنشيط التجارة الداخلية.

أما بوشامة وآخرون (2019) تناولت دراستهم نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الهادفة للربح إلى واقع عملي لابتكارات الوقف كنموذج ركزت لتوضيح دور الابتكار المالي في تفعيل وتطوير التمويل الإسلامي غير الهادف للربح، من خلال التعرض لأهم النماذج الحديثة في تفعيل الوقف إلى واقع عملي لتنميته وتطويره. وخلصت الدارسة إلى نماذج الابتكار المالي الحديثة وتجاربها الدولية مثل التأمين التكافلي الوقفي، الوساطة المصرفية الوقفية، والصناديق الوقفية، الصكوك الوقفية لعبت دوراً كبيراً في تفعيل الوقف في التمويل والاستثمار. هدفت دراسة رمضاني وآخرون (2021) إلى إبراز الدور الذي تلعبه الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها صيغة تمويلية مستحدثة في جذب الموارد المالية واستثمارها وتناولت تجارب بعض الدول في إصدار الصكوك الوقفية، حيث تم التوصل إلى أن الدول التي قامت بتبني العمل بالصكوك الوقفية استطاعت تحقيق نجاح كبير في إقامة مشاريعها الاستثمارية، وأن ماليزيا تعتبر نموذج ناجح في تحقيق التنمية المستدامة.

وركز يوسف (2021) على الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030، نظرا لأن الوقف يعد أحد الروافد الهامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية يدعم قدرتها على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب الوصف التحليلي، وأوضحت

نتائج الدراسة أن الوقف له أثار إيجابية مؤثرة وفعالة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية، وأن الوقف له دور هام وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وأن رؤية المملكة 2030 تستهدف استعادة دور الأوقاف الريادي في تشجيع التنمية المستدامة، وأوصت الدراسة ببعض التوصيات ومنها: العمل على تطوير التشريعات الخاصة بتنظيم نشاط الأوقاف بالمملكة مما يساعد في تحديثها وتنميتها لتساهم في التنمية المتواصلة، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات عن أوقاف المملكة، ونشر التقارير والمؤشرات الاقتصادية والإحصائية الدورية عن الأوقاف بالمملكة، وتوفير هذه البيانات والتقارير للباحثين والمهتمين بهذا القطاع، والعمل على تأسيس الشركات المتخصصة في إدارة الأوقاف بطرق احترافية تمكن الأوقاف من القيام بدورها التنموي في كافة المجالات والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بما يوافق رؤية المملكة 2030.

- **أهم الاستنتاجات والخلاصة من الإطار النظري والدراسات السابقة:**

- أوضحت الدراسات السابقة أن للوقف دور فعال وأهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين الأوقاف ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية.
- اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن للوقف دور كبير في مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ومنها الحد من ظاهرة الفقر وخفض معدل البطالة والتكافل الاجتماعي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- تناولت بعض الدراسات دور إيرادات الأوقاف في التخفيف من عجز ميزانية وتوفير مصادر تمويلية من شأنها تنشيط التجارة الداخلية.
- ركزت بعض الدراسات على دور الوقف في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- اهتمت بعض الدراسات بالدور التنموي للصكوك الوقفية والصيغ المبتكرة لاستثمار موارد الوقف المتنوعة.
- اتفقت الدراسات على وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تعوق الاستخدام الأمثل لموارد الأوقاف.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على استخدام طرق وأساليب نوعية ومنها المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي والمنهج التاريخي.

- **وفيما يتعلق بالبحث الحالي فإنه يختلف عن الدراسات السابقة بما يلي:**

- يركز هذا البحث على الأساليب والمناهج والطرق الإحصائية الكمية واستخدام بعض المقاييس الاقتصادية ونماذج التنبؤ القياسية في توضيح دور الأوقاف في زيادة الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي بالمملكة العربية السعودية وعلاقتها بزيادة مساهمة القطاع غير الربحي في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. حيث تناول البحث العديد من الإحصاءات عن القطاع غير الربحي والتوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح وتصنيف الأوقاف حسب المناطق بالمملكة وأنواعها من خلال تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية وكذلك الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية مما يقدم رؤية شاملة تساعد المسئولين في التخطيط واتخاذ القرارات.

التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية:

الجدول رقم (1) يوضح التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول بنسبة 37.06% تليها منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة بلغت 22.84% ثم في الترتيب الثالث التنمية والإسكان بنسبة 18.36% ثم في الترتيب الرابع منظمات دعم العمل الخيري بنسبة 6.37%، ثم في الترتيب الخامس الصحة بنسبة 6.37%، يليها في الترتيب السادس الجمعيات والروابط المهنية والعلمية بنسبة 2.95%، بينما جاءت منشآتي التعليم والأبحاث والبيئة في الترتيب الأخير.

3- تحليل وتبويب بيانات البحث:

جدول (1) التوزيع النسبي للمنشآت غير الربحية

تصنيف المنشآت غير الربحية	النسبة
الخدمات الاجتماعية	37.06%
منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	22.84%
التنمية والإسكان	18.36%
منظمات دعم العمل الخيري	6.37%
الصحة	5.45%
الجمعيات والروابط المهنية والعلمية	2.95%
الثقافة والترفيه	2.69%
التأييد والمؤازرة	1.76%
التعليم والأبحاث	1.55%
البيئة	0.98%
الجملة	100%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية:

الجدول رقم (2) يوضح إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية وكذلك التوزيع النسبي لهم على هذه المنشآت حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول بنسبة 41.5% تليها منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة 22.9% ثم في الترتيب الثالث التنمية والإسكان بنسبة 16.4%، بينما جاءت منشآت التعليم والأبحاث والتأييد والمؤازرة والبيئة في الترتيبات الأخيرة.

جدول (2) يوضح إجمالي المشتغلين في المنشآت غير الهادفة للربح حسب الجنس والجنسية

تصنيف المنشآت غير الربحية	سعودي		غير سعودي		الجملة		الإجمالي	النسبة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى		
خدمات اجتماعية	13,544	11,840	3,582	1,021	17,126	12,861	29,987	41.5%
منظمات دعوة وإرشاد وتعليم ديني	6,267	5,410	3,799	1062	10,066	6,472	16,538	22.9%
التنمية والإسكان	5,337	2,978	2,835	697	8,172	3,675	11,847	16.4%
منظمات دعم العمل الخيري	2,218	1,580	955	299	3,173	1,879	5,052	7.0%
صحة	1397	1206	534	174	1,931	1,380	3,311	4.6%
جمعيات وروابط مهنية وعلمية	759	580	184	48	943	628	1,571	2.2%
الثقافة والترفيه	716	447	108	29	824	476	1,300	1.8%
التعليم والأبحاث	509	338	233	55	742	393	1,135	1.6%
التأييد والمؤازرة	537	359	56	16	593	375	968	1.3%
بيئة	217	178	123	20	340	198	538	0.7%
جملة	31,501	24,916	12,409	3,421	43,910	28,337	72,247	100.0%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالألف ريال):

يوضح الجدول رقم (3) النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالألف ريال) حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول من حيث (النفقات، والإيرادات، وصافي الأرباح) وكانت القيم بالألف ريال تليها في الترتيب الثاني منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني ثم في الترتيب الثالث منظمات دعم العمل الخيري ثم التنمية والإسكان في الترتيب الرابع.

جدول (3) النفقات والإيرادات وصافي الأرباح حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح (بالألف ريال)

تصنيف المنشآت غير الربحية	النفقات	الإيرادات	صافي الأرباح
خدمات اجتماعية	2,910,032	3,155,099	245,067
منظمات دعوة وإرشاد وتعليم ديني	2,095,718	2,239,515	143,797
منظمات دعم العمل الخيري	993,930	1,067,571	73,641
التنمية والإسكان	773,382	810,350	36,968
الصحة	340,973	362,184	21,211
ثقافة وترفيه	108,386	114,508	6,122
جمعيات وروابط مهنية وعلمية	107,599	114,212	6,613
التعليم والأبحاث	85,576	89,705	4,129
التأييد والمؤازرة	64,439	68,274	3,835
البيئة	34,462	36,307	1,845
جميع المنشآت	7,514,497	8,057,725	543,228

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح:

يوضح الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الربحية حيث تأتي منشآت الخدمات الاجتماعية في الترتيب الأول من حيث المستفيدين بنسبة 33.49% تليها منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني بنسبة مستفيدين بلغت 26.34% ثم في الترتيب الثالث منظمات دعم العمل الخيري وكانت نسبة المستفيدين فيها 23.33%

جدول (4) التوزيع النسبي للمستفيدين حسب تصنيف المنشآت غير الهادفة للربح

تصنيف المنشآت غير الربحية	النسبة
الخدمات الاجتماعية	33.49%
منظمات الدعوة والإرشاد والتعليم الديني	26.34%
منظمات دعم العمل الخيري	23.33%
التنمية والإسكان	7.94%
الصحة	3.51%
التعليم والأبحاث	2.38%
الجمعيات والروابط المهنية والعلمية	2.31%
الثقافة والترفيه	0.66%
البيئة	0.03%
التأييد والمؤازرة	0.01%
الجملة	100%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

جدول (5) التوزيع النسبي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح

التحديات الرئيسية	النسبة
تحديات في التدفقات المالية	30.16%
تحديات في التعامل مع البنوك	16.52%
تحديات في توظيف أيدي عاملة ماهرة	19.33%
صعوبة الحصول على متطوعين	17.02%
إجراءات الرقابة من الجهات الحكومية	13.37%
نصوص الأنظمة واللوائح التشريعية	3.59%

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

التوزيع النسبي للتحديات الرئيسية التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح:

يوضح الجدول رقم (5) أن أهم التحديات التي تواجه المنشآت غير الهادفة للربح تأتي تحديات التدفقات المالية في الترتيب الأول بنسبة 30.16% تليها التحديات في توظيف أيدي عاملة ماهرة بنسبة 19.33% ثم تأتي صعوبة الحصول على متطوعين بنسبة 17.02%.

تحليل واقع الوقف في المملكة العربية السعودية:

- **عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة:**

يوضح الجدول رقم (6) أن عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة والمسجلة تساوي 8570 وتمثل 25% من جملة الأعيان بالمملكة بينما عدد أعيان الأوقاف غير المسجلة تساوي 24659 وتمثل النسبة الأكبر 75% من جملة الأعيان بالمملكة وهذا يعطي مؤشر على ضرورة الاهتمام بتسجيل أعيان الأوقاف من خلال نشر الوعي وإيجاد الآليات المناسبة وتسهيل إجراءات التسجيل وهذا من شأنه توفير قاعدة بيانات واضحة ودقيقة مما يساعد متخذي القرارات في رسم الخطط والبرامج والتشريعات التي تساهم في تنمية قطاع الأوقاف بالمملكة العربية السعودية باعتباره من أهم القطاعات غير الربحية وبما يتماشى مع تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م.

جدول (6) عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة

موقف التسجيل	العدد	النسبة%
مسجلة	8570	25
غير مسجلة	24659	75
المجموع	33229	100

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **توزيع وتصنيف عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة الهيئة حسب المنطقة والنوع في المملكة العربية السعودية**

يلاحظ من الشكل رقم (1) والجدول رقم (7)، أن منطقة عسير تمثل النسبة الأكبر حوالي 51.8% من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية تليها منطقة جازان بنسبة 18.4%.

جدول (7) توزيع وتصنيف عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة الهيئة حسب المنطقة والنوع في المملكة العربية السعودية

	أراضي زراعية	أراضي سكنية	محلات تجارية	شقق	وحدات سكنية	الإجمالي	النسبة
عسير	15082	74	68	50	9	15283	51.8%
جازان	4158	1155	124	0	1	5438	18.4%
مكة المكرمة	787	161	691	410	73	2122	7.2%
الباحة	2026	24	26	0	17	2093	7.1%
حائل	0	1432	16	12	3	1463	5.0%
المدينة المنورة	69	54	422	251	80	876	3.0%
القصيم	74	635	74	6	30	819	2.8%
الرياض	105	86	174	176	93	634	2.1%
المنطقة الشرقية	264	35	73	11	11	394	1.3%
نجران	48	139	69	96	5	357	1.2%
الجوف	0	8	12	0	2	22	0.1%
الحدود الشمالية	0	0	0	0	4	4	0.0%
تبوك	0	0	0	0	2	2	0.0%
الإجمالي	22613	3803	1749	1012	330	29507	100.0%
النسبة	76.6%	12.9%	5.9%	3.4%	1.1%	100.0%	

المصدر: الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية، التقرير السنوي للهيئة العامة للأوقاف (2018).

شكل (1) التوزيع النسبي للأوقاف على المناطق بالمملكة العربية السعودية

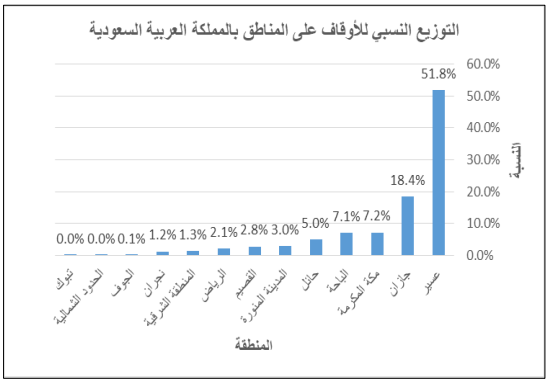

شكل (2) التوزيع النسبي لأنواع الوقف بالمملكة العربية السعودية

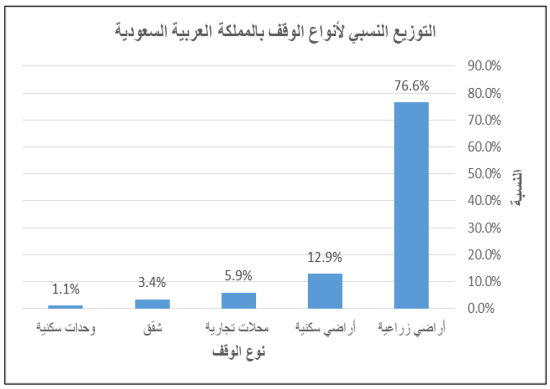

كما يوضح الشكل رقم (2) أن معظم الأوقاف في المملكة متمثلة في أراضي زراعية بنسبة 76.6% وهذا يعطي مؤشر على أهمية الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال زيادة الاستثمارات والمشروعات الزراعية مما يدعم خطط وبرامج التنمية الزراعية المستدامة وتوفير العديد من فرص العمل للعاملين في الأراضي الزراعية والمساهمة في زيادة الناتج الزراعي مما يساعد على رفع مستوى الآمن الغذائي بالمملكة، في حين أن الأراضي السكنية جاءت في المرتبة الثانية من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية بنسبة 12.9%، ثم تأتي المحلات التجارية في الترتيب الثالث بنسبة 5.9%، والشقق في الترتيب الرابع بنسبة 3.4%، بينما كانت الوحدات السكنية في الترتيب الخامس بنسبة 1.1% من حيث عدد الأوقاف التي تقع تحت نظارة هيئة الأوقاف بالمملكة العربية السعودية.

- **الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام**

يلاحظ من الجدول (8) أن الوقف المشترك يمثل النسبة الأكبر بين أنواع الأوقاف في الرياض والمدينة والدمام بنسبة 43.3% يليه الوقف الخيري بنسبة 34.6% ثم الوقف الذري بنسبة 22.1% وربما يعبر هذا التوزيع عن أنواع الأوقاف في المملكة بشكل عام وتقارب النسب يدعو إلى ضرورة الاهتمام بتنمية واستثمار جميع أنواع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

جدول (8) الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام

نوع الوقف	الرياض	المدينة المنورة	الدمام	المجموع	النسبة٪
مشترك	138	52	14	204	43.3%
خيري	137	17	9	163	34.6%
ذري	73	31	0	104	22.1%
المجموع	348	100	23	471	100%

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **طرق الانتفاع من العين الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام**

يلاحظ من الجدول (9) أن ريع الوقف يمثل النسبة الأكبر من طرق الانتفاع من العين الوقفية في مناطق الرياض والمدينة والشرقية بنسبة 54.9% بينما تأتي منفعة العين والريع في الترتيب الثاني بنسبة 41.8% وهذا يدعم ضرورة استثمار الوقف بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمملكة ثم كانت أقل النسب جاءت لمنفعة عين الوقف 3.4%.

جدول (9) طرق الانتفاع من العين الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام

	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة٪
منفعة عين الوقف	10	3	3	16	3.4%
ريع الوقف	202	42	16	260	54.9%

	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة٪
منفعة العين والريع	136	55	7	198	41.8%
المجموع	348	100	26	474	100%

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **عوائد الأوقاف العامة وفقاً للمدن (بالمليون ريال سعودي)**

يلاحظ من الجدول (10) أن إجمالي عائدات الأوقاف العامة في مكة والمدينة وجدة تمثل النسبة الأكبر حوالي 72.4% من إجمالي عائدات الأوقاف العامة بالمملكة العربية السعودية ربما يعود ذلك لاعتبار هذه المدن تمثل كثافة سكانية كبيرة إضافة إلى اعتبارها تمثل مقصد للزائرين لوجود الأماكن المقدسة كما تمثل أسواق تجارية وخدمية ضخمة.

جدول (10) عوائد الأوقاف العامة وفقاً للمدن (بالمليون ريال)

المدينة	مكة	المدينة	جدة	الطائف	مدن أخرى	أسهم الشركات	الإجمالي
العوائد	92	84	64	19	40	27	325
النسبة من العائدات الكلية	28.2	25.8	18.4	5.8	12.2	8.4	%100

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

- **عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام.**

يلاحظ من الجدول (11) ارتفاع نسبة الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام وهذا يمثل مؤشر إيجابي لتنمية الأوقاف بالمملكة مما يدعو إلى المزيد من التشجيع لرفع نسبة العوائد المخصصة من الأوقاف للاستثمار والتنمية في المملكة العربية السعودية.

جدول (11) عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من العوائد للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام.

	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة٪
نعم	248	91	22	361	76.6%
لا	100	9	1	110	23.4%
المجموع	348	100	23	471	100%

المصدر: تقرير اقتصاديات الوقف (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

4- النموذج القياسي ونتائج التقدير:

الخصائص الإحصائية ومصادر البيانات لمتغيرات البحث:

اعتمد البحث على الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء السعودية في الحصول على السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للفترة من (1994-2022م)

ومن ثم أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات وتتمثل متغيرات النموذج القياسي فيما يلي:

$$logGDP = C(1) + C(2)*logNON_OIL + C(3)*logOIL + C(4)*logSOCIAL + U_t$$

GDP = (المتغير التابع) وهو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالمليون ريال سعودي.

Social services= (متغير مستقل) يتمثل في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والتي تمثل نسبة كبيرة من القطاع الخدمي والتي يندرج ضمنها قطاع الأوقاف والمنشآت غير الربحية.

Non-oil activities = (متغير مستقل) وهو الأنشطة غير النفطية التي تشمل (أنشطة الزراعة والأسماك والأنشطة الصناعية المندرجة ضمنها التعدين وصناعة المحاجر، الصناعات التحويلية، إمدادات الكهرباء والمياه، الإنشاءات).

Oil activities= (متغير مستقل) الأنشطة النفطية التي تشمل أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة التكرير.

U_t = الخطأ العشوائي.

الجدول التالي رقم (12) يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج، حيث بلغت قيم متوسطات المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الأنشطة غير النفطية، والأنشطة النفطية، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية) نحو (1987797 ، 733230. ، 951577.6 ، 42670.24) مليون ريال سعودي بالأسعار الحقيقية، بينما كانت أعلى القيم لنفس المتغيرات على الترتيب هي (2974802، 1309810، 1170657، 84615)، في حين بلغت أدنى قيم للمتغيرات (1307485، 290780، 750181، 19785) مليون ريال سعودي على الترتيب كما أن قيم اختبار (Jarque-Bera) لجميع المتغيرات تدل على أنها تتبع توزيع احتمالي.

جدول (12) يوضح الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج.

	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الأنشطة غير النفطية NON_OIL	الأنشطة النفطية OIL	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية SOCIAL
الوسط الحسابي	1987797.	733230.2	951577.6	42670.24
القيمة العليا	2974802.	1309810.	1170657.	84615.00
القيمة الدنيا	1307485.	290780.0	750181.0	19785.00
الانحراف المعياري	564767.5	363576.9	116682.6	22850.28
اختبار Jarque-Bera	2.891088	3.176994	1.568773	3.857609

ويوضح الشكل البياني رقم (3) أن جميع المتغيرات تأخذ اتجاه عام متزايد، ويلاحظ أن منحنى الأنشطة النفطية بالرغم من وجود تقلبات دورية فيه إلا أن الاتجاه العام للمنحنى يتزايد.

شكل (3) يوضح التحليل البياني لمتغيرات الدراسة والنمط الاتجاهي لها

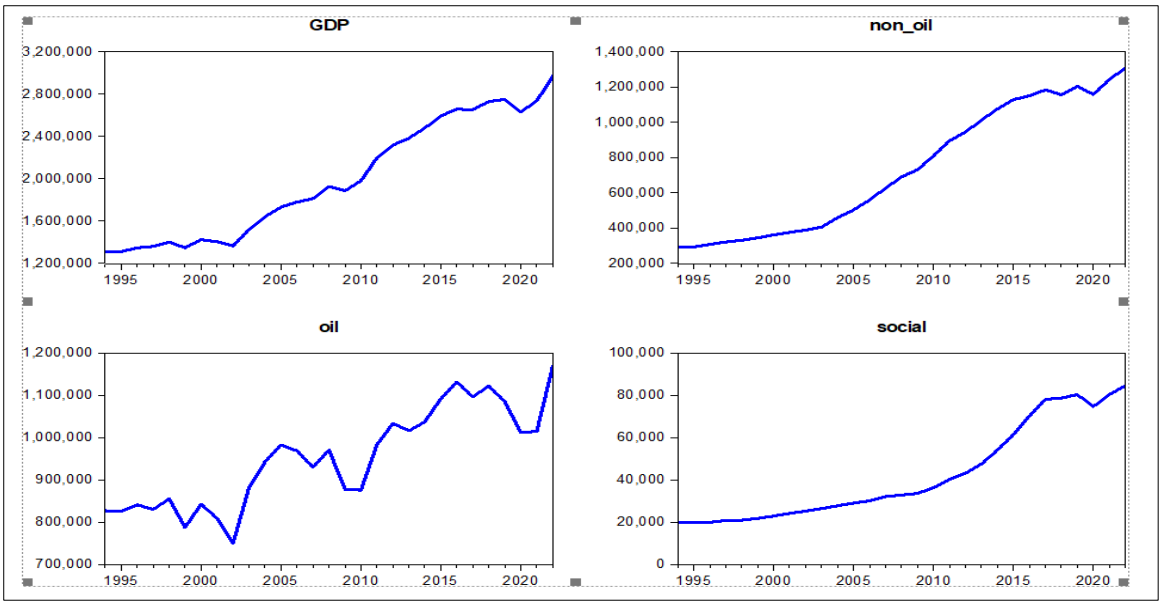

اختبار معنوية معلمات النموذج باستخدام الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى

يتضـــح من النتائج با لجدول رقم (13) وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرات المســـتقلة والمتغير التابع حيث أن جميع المعلمات للمتغيرات معنوية عند مستوى معنوية (1%).

جدول (13) معنوية معلمات النموذج بالانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى (Method: Least Squares):

المتغير	الرمز للمتغير	المعامل للمتغيرات	T قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة للمتغيرات	R2 معامل التحديد للنموذج	F مستوى الدلالة للنموذج
القاطع الثابت للنموذج	C	1.111	4.616	0.01	0.997	0.01
لوغاريتم الأنشطة غير النفطية	LOG (NON_OIL)	0.310	17.002			
لوغاريتم الأنشطة النفطية	LOG (OIL)	0.463	9.482			
لوغاريتم الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	LOG (SOCIAL)	0.132	6.746			

ومن الجدول السابق رقم (13) يمكن استنتاج وكتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد التي توضح العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) والمتغيرات المستقلة بعد أخذ اللوغاريتم لجميع المتغيرات كما يلي:

Substituted Coefficients:
==========
*LOGGDP = 1.111 + 0.310*LOGNON_OIL + 0.4623*LOGOIL +*

نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994).

يتضح من جدول (14) نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994). وذلك بالاعتماد على النموذج القياسي لمتغيرات البحث.

حيث تم أولاً إجراء تحليل الارتباط الثنائي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الأول من جدول (14) أنه توجد علاقة ارتباط قوي بين المتغيرين بعلاقة طردية بمعامل ارتباط يساوي 0.962 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

ثم تم إجراء تحليل الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الثاني من جدول (14) وذلك بعد استبعاد تأثير (الأنشطة النفطية) من النموذج ويتضح من الجدول أنه توجد علاقة ارتباط قوي بين المتغيرين وهي علاقة طردية موجبة بمعامل ارتباط يساوي 0.834 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

ثم تم إجراء تحليل الارتباط الجزئي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية وكما هو موضح بالجزء الثالث من جدول (14) وذلك بعد استبعاد تأثير كل من (الأنشطة النفطية، الأنشطة غير النفطية) من النموذج ويتضح من الجدول أنه توجد علاقة ارتباط متوسط بين المتغيرين وهي علاقة طردية موجبة بمعامل ارتباط يساوي 0.716 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01

جدول (14) يوضح نتائج تحليل الارتباط الثنائي والجزئي للعلاقة بين الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية والقيمة بالمليون ريال سعودي للفترة (2022:1994).

الجزء الأول	Correlations (الارتباط الثنائي)		Part 1
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		
.962**	1	Pearson Correlation(ارتباط بيرسون)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
.000		Sig. (2-tailed) (المعنوية)	
29	29	N (درجات الحرية)	
1	.962**	Pearson Correlation(ارتباط بيرسون)	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
	.000	Sig. (2-tailed) (المعنوية)	
29	29	N (درجات الحرية)	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجزء الثاني	Correlations (الارتباط الجزئي مع استبعاد تأثير الأنشطة النفطية من النموذج)		Part 2	
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		Control Variables	
.834	1.000	Correlation (الارتباط)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الأنشطة النفطية
.000	.	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
26	0	df (درجات الحرية)		
1.000	.834	Correlation (الارتباط)	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	
.	.000	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
0	26	df (درجات الحرية)		
الجزء الثالث	**Correlations (الارتباط الجزئي مع استبعاد تأثير الأنشطة النفطية من النموذج)**		**Part 3**	
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		Control Variables	
.716	1.000	Correlation (الارتباط)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**الأنشطة النفطية & الأنشطة غير النفطية**
.000	.	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
25	0	df (درجات الحرية)		
1.000	.716	Correlation (الارتباط)	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	
.	.000	Significance (2-tailed) (المعنوية)		
0	25	df (درجات الحرية)		

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الحقيقة أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

من نتائج تحليل الانحدار البسيط لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة (2022:1994) بالجدول (15) يمكن تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار (الحقيقية) بالمليون ريال سعودي خلال الفترة (1994-2022)، وكما يتضح من المعادلة في جدول رقم (15) أن قيمتها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً يقدر بحوالي 64804.1 مليون ريال سنوياً تمثل حوالي 3.3٪ من المتوسط السنوي خلال نفس الفترة. بدلالة معنوية عند 0.01. ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 95٪ من التغير إنما يرجع إلى العوامل التي يعكسها متغير الزمن.

جدول (15) معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال سعودي) للفترة (1994-2022):

البيان	المعادلة	معامل الارتباط	معدل التغير بالنسبة للمتوسط	R^2 معامل التحديد	مستوى الدلالة
معادلة الاتجاه العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية	ص^ هـ = 64804.1+1080539.4 س هـ (23.8) ** ****	0.97	3.3%	0.95	0.01

المصدر: من التحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1). **** **معنوية عند (0.01)، الأرقام بين الأقواس أسفل التقديرات هي قيمه (ت) المحسوبة. حيث ص^ هـ = القيمة التقديرية للمتغير المناظر في السنة هـ، س هـ = متغير الزمن في السنة هـ، هـ=(1،2،3،4،...ن).

جدول (16) أصول وإيرادات قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية (القيمة بالمليار ريال سعودي).

	العدد بالألف	الأصول (بالمليار ريال سعودي)	الإيرادات للأوقاف بالمليار ريال سعودي (بعائد استثمار 3.28%)
أوقاف المؤسسات الأهلية		81.8	2.7
أوقاف الجمعيات الأهلية		17.0	0.6
شركات الأوقاف الخيرية		43.6	1.4
الأوقاف الجامعية		26.2	0.9
أوقاف الهيئة العامة للأوقاف		14.0	0.5
الأوقاف العائلية		12.4	0.4
أخرى		40.0	1.3
الإجمالي	113.5	235.0	7.7
الأوقاف المتوائمة مع أهدف رؤية 2030 (باستثناء العائلية)	83.0	226.7	7.4
الأوقاف المتوائمة مع أهدف التنمية المستدامة (باستثناء الدينية والعائلية)	47.7	185.3	6.1

المصدر: الأمم المتحدة. دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، المملكة العربية السعودية.

بالاعتماد على معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال) للفترة (1994-2022) والموجودة بالجدول (15) يمكن استخدامها في التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من (2021:2030) ويوضح الشكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بالأسعار الحقيقية (بالمليون ريال سعودي) من خلال معادلة الاتجاه الزمني العام التطور الناتج المحلي الإجمالي والمستخدمة في التنبؤ، وأيضا بالاعتماد على البيانات الواردة بالجدول (16) والتي توضح أن إجمالي الإيرادات للأوقاف بالمليار ريال سعودي (بعائد استثمار 3.28%) تساوي حوالي 7.7 مليار ريال سعودي ، وأيضاً بالاعتماد على هدف رؤية المملكة 2030 والمتمثل في زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من 0.3٪

ليصـــل إلى 5% عام 2030، وذلك على اعتبار أن الأوقاف تمثل أهم القطاعات غير الربحية بالمملكة، حيث تم طرح نســبة الزيادة المتحققة وتســاوي (0.3٪) من النسبة المطلوب تحقيقها وتساوي (5%) فكانت النتيجة هي (4.7%) تم تقسـيمها على الســنوات للفترة من (2030:2021) ومن ثم تم حسـاب الإيرادات المتوقعة للأوقاف (بالمليون ريال ســعودي) والتي تمثل الحد الأدنى لتحقيق هدف رؤية المملكة 2030 والمتمثل في زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من 0.3٪ ليصل إلى 5% عام 2030. حيث يتضح من جدول (17) و شكل (4) تطور الإيرادات المتوقعة (بالمليون ريال ســعودي بعائد اســتثمار 3.28%) أن قيمة الإيرادات المتوقعة للأوقاف والمطلوب تحقيقها عام 2030 بلغت حوالي 219131 مليون ريال سعودي.

جدول (17) التنبؤ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وقيمة الإيرادات المتوقعة للأوقاف في المملكة (القيمة بالمليون ريال سعودي).

السنة	الثابت بالمعادلة	معامل التغير بالمعادلة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع	الإيرادات المتوقعة للأوقاف (بالمليون ريال سعودي بعائد استثمار 3.28٪)	معدل الزيادة المتوقع
2021	1080539.4	64804.1	2735597.0	7700	0.3%
2022	1080539.4	64804.1	2974802.0	23798	0.8%
2023	1080539.4	64804.1	3952828.6	51387	1.3%
2024	1080539.4	64804.1	4014227.0	72256	1.8%
2025	1080539.4	64804.1	4075625.4	97815	2.4%
2026	1080539.4	64804.1	4137023.8	119974	2.9%
2027	1080539.4	64804.1	4198422.2	142746	3.4%
2028	1080539.4	64804.1	4259820.6	166133	3.9%
2029	1080539.4	64804.1	4321219.0	194455	4.5%
2030	1080539.4	64804.1	4382617.4	219131	5.0%

شكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي المتوقع بالأسعار الحقيقية (بالمليون ريال سعودي)

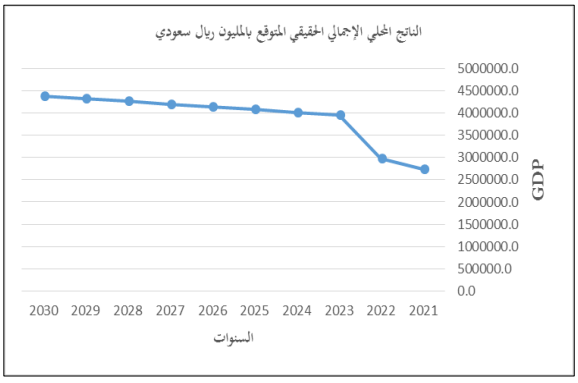

المصدر: من بيانات جدول (17).

شكل (5) تطور الإيرادات المتوقعة (بالمليون ريال سعودي بعائد استثمار 3.28%)

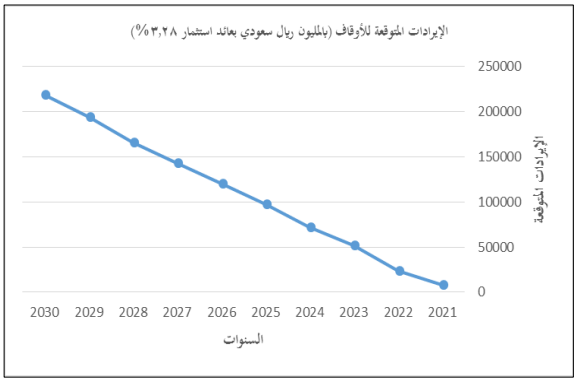

المصدر: من بيانات جدول (17).

تطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقة أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (14) والشكل رقم (6) إلى أن الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية، والبيانات بالمليون ريال خلال الفترة (2010-2021) أخذت اتجاه عام متزايد، حيث بلغ حدها الأدنى حوالي (19,785) مليون ريال عام 1994، وبلغ حدها الأقصى حوالي (84,615) مليون ريال عام 2022، كما بلغ متوسط هذه الفترة حوالي (42,670) مليون ريال سعودي.

شكل (6) تطور قيمة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقة أو الثابتة (بالمليون ريال سعودي):

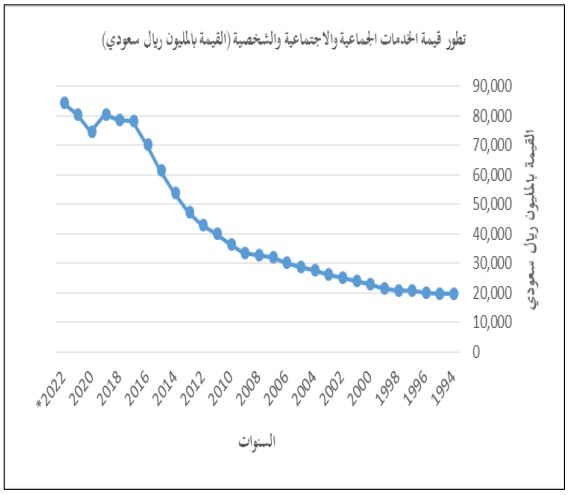

المصدر: من بيانات جدول (14).

تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية

من نتائج تحليل الانحدار البسيط لبيانات الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالمملكة العربية السعودية بالأسعار (الحقيقية) بالمليون ريال خلال الفترة (1994:2022)، وكما يتضح من المعادلة في جدول رقم (18) أن قيمتها أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً ومعنوي إحصائياً يقدر بحوالي 2523.1 مليون ريال سنوياً تمثل حوالي 5.9% من المتوسط السنوي خلال نفس الفترة بدلالة معنوية عند 0.01. ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 88% من التغير إنما يرجع إلى العوامل التي يعكسها متغير الزمن.

جدول (18) معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بالسعودية بالأسعار الحقيقية (القيمة بالمليون ريال سعودي) للفترة (1994-2022):

البيان	المعادلة	معامل الارتباط	معدل التغير بالنسبة للمتوسط	R^2 معامل التحديد	مستوى الدلالة
معادلة الاتجاه العام لتطور الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بالأسعار الحقيقية	ص^ هـ = 2523.1+7347.5 س هـ (14,3) ** **** ****	0.94	5.9%	0.88	0.01

المصدر: حسبت بالتحليل الإحصائي لبيانات الجدول رقم (1). **** **معنوية عند (0.01)، الأرقام بين الأقواس أسفل التقديرات هي قيمه (ت) المحسوبة. حيث ص^ هـ = القيمة التقديرية للمتغير المناظر في السنة هـ، س هـ = متغير الزمن في السنة هـ، هـ=(1،2،3،4،...ن).

- **نموذج (ARDL) للتكامل المشترك أو المتزامن بين المتغيرات:**

بعد إجراء اختبارات استقراريه السلاسل من خلال اختبار (phillips-perron) والتأكد من توافقها مع نموذج (ARDL) وذلك لاختبار فترات الإبطاء المثلى وبالتالي تحديد معادلة النموذج الأمثل (Model Selection Criteria).

حيث يتضح أن النموذج الأمثل الذي تم اختياره هو ARDL (4, 4, 4, 4) وتعبر الأرقام بين الأقواس أن المتغير التابع (GDP) له أربع فترات إبطاء، وكذلك المتغيرات المستقلة لكل منها أربع فترات إبطاء، وتدل قيمة معيار (Durbin-Watson stat) على أن جميع متغيرات النموذج تتبع توزيع احتمالي، كما تتضح معنوية النموذج من خلال قيمة (F-statistic) التي تساوي 203.4 بمستوى معنوية (1%).

وقبل اعتماد هذا النموذج في تقدير الأثار قصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ينبغي التأكد من جودة هذا النموذج، وذلك من خلال اختبارات فحص النموذج التالية:

1) اختبار الحدود (Bounds Test)

يتضح من بيانات جدول (19) ومن قيمة (Bounds Test) والتي بلغت (4.35) ومقارنتها بقيم الحدود العليا والدنيا للاختبار I(0) ، وقيم I(1) حيث كانت أكبر من جميع قيم الحدود العليا والدنيا عند النسب (10%، 5%، 2.5%) مما يثبت وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات مما يؤكد جودة النموذج في التقدير.

جدول (19) يوضح نتائج اختبار (Bounds Test):

Test Statistic	القيمة	مستوى المعنوية	I(0) الحد الأدنى	I(1) الحد الأعلى
F-statistic	4.338739	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

2) اختبارات تشخيص البواقي:

- **(Correlogram of Residuals Squared):** يتضح من جدول رقم (20) أن البواقي داخل مجالات أو حدود الثقة يعني أن النموذج جيد.

جدول (20) يوضح نتائج اختبار (Correlogram of Residuals Squared):

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.412	0.412	4.5952	0.032
		2	0.192	0.027	5.6390	0.060
		3	-0.058	-0.176	5.7387	0.125
		4	-0.208	-0.163	7.0879	0.131
		5	-0.300	-0.162	10.045	0.074
		6	-0.172	0.044	11.077	0.086
		7	0.224	0.404	12.919	0.074
		8	0.076	-0.248	13.145	0.107
		9	0.078	-0.124	13.400	0.145
		10	0.119	0.179	14.031	0.172
		11	-0.042	-0.111	14.116	0.227
		12	-0.135	0.011	15.058	0.238

- **(Histogram-Normality Test)**: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتضح من بيانات الشكل (7) ومن خلال قيمة مقياس (Jarque-Bera) أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن مستوى المعنوية يساوي 0.417 وهو أكبر من مستوى (0.05).

شكل بياني (7) يوضح نتائج اختبار (Histogram-Normality Test):

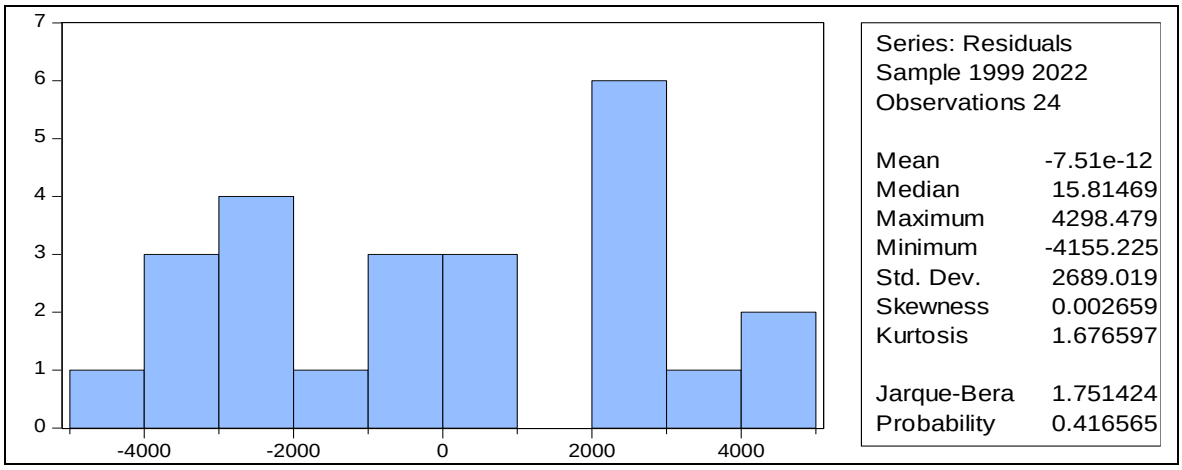

جدول (21) نتائج اختبارات فحص النموذج

م	اسم الاختبار	القيمة الاحتمالية Prob. F-statistic
1	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.238
2	اختبار اختلاف التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.132
3	اختبار التوزيع الطبيعي Jaque-bera (Histogram-Normality Test)	0.416
4	اختبار رامس ي للتحديد الخاطئ Ramsey RESET Test	0.807

بناء على نتائج جدول (21) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع الاختبارات أكبر من 0.05% ويدل ذلك على أن النموذج خال من المشكلتين القياسيتين: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختلاف تباين الأخطاء. ونلاحظ أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

وفيما يلي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج للتعرف على مدى استقرار المعلمات المقدرة في الأجل الطويل، تم إجراء اختبار CUSUM Of Squares & CUSUM Test) (Test يتضح من الشكل البياني (8) أن المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5% لكلا الاختبارين. وهذا يدل على وجود توافق بين معلمات النموذج طويلة الأجل ومعلمات النموذج قصيرة الأجل.

شكل (8) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج (CUSUM Test & CUSUM Of Squares Test)

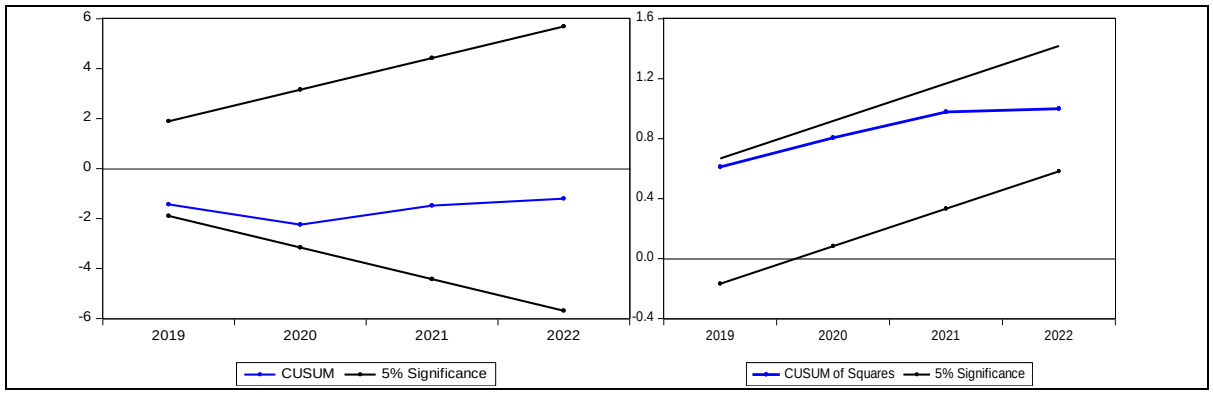

نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model (ECM)

بعد التأكد من تكامل المتغيرات بالنموذج وأن البواقي ساكنة والنموذج خال من المشكلتين القياسيتين: الارتباط الذاتي بين الأخطاء، واختلاف تباين الأخطاء حيث أنها تتبع التوزيع الطبيعي لذلك يأتي استخدام نموذج تصحيح الخطأ من أجل اختبار التوازن في المدى الطويل وتقرير ديناميكية المدى القصير. والذي يسمح بتمثيل العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل ومن نتائج النموذج تبين أن معامل تصحيح الخطأ له إشارة سالبة ومعنوي عند (1%) حيث يبين تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل ونسبة معامل التصحيح تعبر عن مدي سرعة التعديل أو التصحيح للأخطاء في الأجل القصير نحو العودة للتوازن في الأجل الطويل حيث يستغرق تصحيح الأخطاء أقل من سنة حوالي 6 أشهر باتجاه قيمتها التوازنية أي أن عملية التعديل تتم بصورة سريعة، وذلك يوضح أن النموذج ذات قدرة جيدة عند التنبؤ.

جدول (22) المتغيرات ومعلمات النموذج قصير الأجل

المتغيرات	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	قيمة (T)	المعنوية
D(DGDP(-1))	2.834403	0.486393	5.827397	0.0043
D(DGDP(-2))	0.435480	0.203941	2.135322	0.0996
D(DGDP(-3))	1.505257	0.309719	4.860076	0.0083
D(DNON_OIL)	0.106701	0.177213	0.602105	0.5796
D(DNON_OIL(-1))	-5.592467	0.892373	-6.266959	0.0033
D(DNON_OIL(-2))	-2.476926	0.455157	-5.441912	0.0055
D(DNON_OIL(-3))	-1.346626	0.298677	-4.508644	0.0108
D(DOIL)	1.154596	0.029639	38.95568	0.0000
D(DOIL(-1))	-3.291498	0.548735	-5.998339	0.0039
D(DOIL(-2))	-0.523344	0.218673	-2.393272	0.0749
D(DOIL(-3))	-1.567962	0.320408	-4.893638	0.0081
D(DSOCIAL)	-10.34345	0.970243	-10.66068	0.0004
D(DSOCIAL(-1))	19.22724	3.009783	6.388249	0.0031
D(DSOCIAL(-2))	-1.757834	1.722247	-1.020663	0.3651
D(DSOCIAL(-3))	-28.95332	3.675911	-7.876501	0.0014
CointEq(-1)*	-2.035155	0.308970	-6.586910	0.0028

يوضح الجدول (22) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الأجل القصير حيث يلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة طردية موجبة عند المستوى بين متغير الأنشطة النفطية والناتج المحلي الإجمالي بينما كانت العلاقة عكسية بينهما عند فترات الإبطاء (1، 3) بدلالة معنوية عند 1%.
- وجود علاقة عكسية بين متغير الأنشطة غير النفطية والناتج المحلي الإجمالي عند فترات الإبطاء (1، 2، 3) بدلالة معنوية عند 1%.
- وجود علاقة طردية موجبة عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي بينما كانت العلاقة عكسية بينهما عند المستوى وفترة الإبطاء الثالثة بدلالة معنوية عند 1%.

جدول (23) المتغيرات ومعلمات النموذج طويل الأجل

المتغيرات	معاملات المتغيرات	الخطأ المعياري	قيمة (T)	المعنوية
DNON_OIL	1.201742	0.100622	11.94312	0.0003
DOIL	1.428912	0.118247	12.08411	0.0003
DSOCIAL	-5.454073	2.231629	-2.443987	0.0709
C	14824.11	3502.179	4.232824	0.0133

وفيما يلي يمكن توضيح المعادلة طويلة الأجل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: –

$$EC = DGDP - (1.2017*DNON_OIL + 1.4289*DOIL - 5.4541*DSOCIAL + 14824.1087)$$

حيث يتضح من المعادلة السابقة والجدول (23) وجود علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة وهي (الأنشطة النفطية، وغير النفطية) والمتغير التابع وهو (الناتج المحلي الإجمالي) بدلالة معنوية عند 1%، بينما لم تثبت معنوية متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية.

- **مناقشة لأهم نتائج البحث:**

أوضح البحث اتفاق العديد من الدراسات على أن للوقف الإسلامي أهمية كبيرة ودور بارز في تطور الأمة وتعاقب المنافع بين الأجيال، حيث ساهم الوقف في مواجهة وتقليص الكثير من المشاكل، مثل خفض معدلات البطالة، وتطوير التعليم، والصناعة، ودعم الزراعة، والإسكان، وتوفير الخدمات الصحية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، وساهم بشكل فعال في التكافل الاجتماعي من خلال زيادة وانتشار الصيغ الاستثمارية الحديثة للأوقاف، والتي تتوافق مع شروط وضوابط الشريعة.

كما أوضح البحث تنوع مجالات الاستثمار لأموال الوقف مما يتيح اختيار الأفضل والأنسب منها، وفتح الأبواب أمام المؤسسة الوقفية لاختيار ما تراه صالحا وفقاً للأوقاف والأوضاع والظروف،

مثل الاستثمار العقاري، إقامة المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدمية، المساهمة في رأس المال، حسابات الاستثمار، الأوراق المالية، المؤسسات المالية الإسلامية، والأنشطة الزراعية. كما أن استثمار الوقف يحافظ على أصل رأس المال، ويزيد حجمه مستقبلاً. وأوضحت النتائج أن العلاقة بين الوقف والاستثمار علاقة قوية فالوقف هو عملية تكوين رأس مال ومشروع استثماري في الوقت نفسه. فمثلاً يدخل استثمار الوقف في عدة مجالات من بينها المجال الزراعي؛ ويقصد به استثمار العين الموقوفة وهي الأراضي الزراعية عن طريق عدة صيغ أهمها المزارعة والمساقاة حيث تعد من الصيغ الاستثمارية والتمويلية المعاصرة لممتلكات الوقف وبذلك تعد الأوقاف من أهم الأدوات التنموية التي تساعد في تحقيق الأمن الاقتصادي وتحقيق أعلى عائد اقتصادي إذا أُحسِن تنظيمها.

كما اتضح أن لاستثمار الوقف آثار اقتصادية ايجابية كثيرة منها: أنه يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الطبقات؛ مما يؤدي إلى عدم حبسها في أيدي محدودة. كما أنه يساهم في توفير القروض للزراعة، مما يساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاعات الأخرى. حيث توجد علاقة ارتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بعلاقة طردية بمعامل ارتباط يساوي 0.96 وبمستوى دلالة معنوية عند 0.01 وهذا يتطلب استثمار الأموال الوقفية سواء أكانت أصولاً أم ريعاً بصيغ استثمارية جائزة شرعاً، وبالأساليب الاستثمارية المعاصرة، والتي تتفق مع طبيعة الوقف. حيث تبين وجود علاقة طردية موجبة في الأجل القصير عند فترة الإبطاء الأولى بين متغير الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والناتج المحلي الإجمالي. أيضاَ اتضح وجود علاقة طردية موجبة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة وهي (الأنشطة النفطية، وغير النفطية) والمتغير التابع وهو (الناتج المحلي الإجمالي) بدلالة معنوية عند 1% أي أن بينهم تكامل مشترك أو متزامن، وهذا يعني وجود دور فعال للأوقاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.

وبالرغم من أن الاستثمار في الوقف يعمل على تقليص التكاليف العامة التي تتحملها الدولة في إقامة مشاريع لإنتاج السلع والخدمات وبالتالي يزيد الاستثمار الكلي ويزيد الادخار الكلي. إلا أنه هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض تنمية الأوقاف في المملكة العربية السعودية وتتمثل أهم **المشاكل والمعوقات** فيما يلي:

- معوقات ومشاكل التعامل مع العقارات متناهية الصغر.
- تحديات بسبب انخفاض التدفقات المالية.
- عدم وجود قائمة متكاملة بالأوقاف المحصورة في المملكة وذلك لمعرفة تفاصيل هذه الأوقاف.

- لا يوجد بيانات خاصة بحصر شروط الواقفين ونظام يساعد على إدارتها.
- عدم وجود قواعد بيانات ومعلومات كافية للأوقاف التي تتولى الهيئة النظارة عليها، ممّا يعيق العمل التطويري لقطاع الأوقاف.
- عدم وجود معلومات تتعلق بأعيان الأوقاف، من معلومات كافية تتعلق بنوع وطبيعة وموقع الأوقاف، واستثمارات الأوقاف وشروط الواقفين، وغيرها.
- قلّة الوعي الاجتماعي بأهمية تنظيم الأوقاف وضرورة إدراجها تحت مظلّة رسمية.

- **توصيات البحث:**

- العمل على استحداث تطبيق يسهل من خلاله تسجيل الأوقاف في المملكة ليكون بمثابة مصدر رئيسي لتوفير الإحصاءات والبيانات التي تساهم في تطوير وتحسين الدراسات العلمية التي تعمل على الاستغلال الأمثل والاستثمار الجيد لموارد الوقف المتنوعة.
- تطوير صيغ استثمارية لتوجيه أموال الوقف نحو الاستثمار في مختلف المجالات.
- إعادة هيكلة مؤسسات الوقف وتطويرها بالموظفين الفنيين والخبراء المؤهلين في مختلف الاختصاصات لتساهم في عملية الاستثمار والتنمية لأملاك الوقف.
- تشجيع الباحثين في الجامعات والمهتمين بشؤون الأوقاف على دراسة الطرق المعاصرة في تسيير استثمار الوقف، وكيفية الاستفادة منها في الواقع المعاصر.
- الاهتمام بدعم الدراسات الميدانية والاقتصادية التطبيقية والقياسية لتوفير البيانات والإحصاءات التي تساهم في تحديد الفرص الاستثمارية والبدائل التي تحقق أعلى العوائد وتساهم بفاعلية في التنمية المستدامة.
- إصدار تسهيلات وحوافز مجزية لتشجيع الناس على مد يد العون للأوقاف الخيرية، ومن ذلك الإعفاء الضريبي لجميع ممتلكات الوقف الخيري، ورأسمالها وأرباحها الرأسمالية. وأن تتمتع أملاك الأوقاف بالحصانة والحماية التي تتمتع بها أملاك الدولة.
- إصدار تشريعات حديثة تضمن الاستثمار في الوقف، واستقلاليته المالية، وتطوير إدارته وتأهيل كوادره، تحت مظلة حوكمة الوقف.
- ضرورة احياء مؤسسة الوقف لما لها من أهمية اقتصادية، وتفعيل وسائل الإعلام، والاستفادة من الدعاة في تبصير الناس بأهمية الأوقاف ودورها في النهوض بهذه الأمة.

المراجع:

أبو الهول، محي الدين. (2009م). *الأوقاف الإسلامية بين الواقع والمأمول، المؤتمر العالمي عن قوانين الأوقاف وإدارتها-وقائع وتطلعات*، كلية الدراسات الإسلامية، قسم الشريعة، ماليزيا.

الأسرج، حسين. (2010م). *دور مؤسسة الوقف في تحقيق الأمن الاقتصادي*.

الأمانة العامة للأوقاف. (2015م). *قرارات وتوصيات منتديات قضايا الوقف الفقهية*، ط1 الكويت.

الأمم المتحدة. (2015م). *دور الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030*، المملكة العربية السعودية.

بوشامة، مصطفى وبركات، سمير. (2019م). نماذج الابتكار المالي الحديثة لتفعيل أدوات التمويل الإسلامي غير الربحية إلى واقع عملي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، المجلد 12(1)، 87-100.

تقرير اقتصاديات الوقف، (2018م): لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية، السعودية.

حسن، مي. (2014م). *الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي*، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

رمضاني، مروة، وآخرون. (2021م). دور الصكوك الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة: تجارب دولية، *مجلة العلوم الإدارية والمالية*، 5(1)، 131–149.

السبهاني، عبد الجابر. (2010م). دور الوقف في التنمية المستدامة، *مجلة الشريعة والقانون*، (44)، 19-79.

الصالح، محمد. (2001م). *الوقف الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع*.

صالحي صالح. (2005م). الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، (7)، 185-184.

صالحي، صالح. (2006م). *المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، دراسة للمفاهيم والاهداف والاولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات*، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

العمر، فواد. (2007م). *استثمار الأموال الموقوفة*، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت.

غرفة الرياض. (2022م). *أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الاقتصادية*. مركز البحوث والمعلومات.

فتحي، عطية. (2002م). *أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر*. الأمة للأوقاف الكويت.

القحف، منذر. (2000م). *الوقف الإسلامي- تطوره، إدارته، تنميته*. سوريا، دار الفكر.

قحف، منذر. (2018م). *صيغ مبتكرة لاستثمار الوقف التنموي*. بحث مقدم لمؤتمر استثمار الوقف التنموي، عمان، الأردن.

لطفي، بشر. (2017م). أثر الزكاة والوقف في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، *موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي*.

مجدي، نرمين. (2021م). *مفاهيم أساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي*، صندوق النقد الدولي، سلسلة كتيبات تعريفية.

مصبح، معتز. (2013م). *دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية: دراسة تطبيقية لقطاع غزة*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة.

المقدسي، ابن قدامة. (1986م). *تأسيس وإدارة المؤسسات الوقفية، المغني*، مصر، مكتبة القاهرة.

نوى، حياة. (2019م). الوقف الإسلامي ودوره في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة ولاية عنابة-الجزائر، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20*(1)، 93-108.

نوي، حياة، ونجوى بونعيجة. (2017م). *الدور التكافلي للوقف الإسلامي في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة ولاية عنابة، الجزائر*. في أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، 1-17.

ويفي، خيرة، وسعاد نهيجة. (2019م). دور التمويل الوقفي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة في الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الوقفي. *مجلة الندوة للدراسات القانونية*، (29)، 22-49.

يوسف، متولي. (2021م). الدور الاقتصادي للوقف وإمكانية تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية وفق رؤية 2030. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (128)، 119-145.

مواقع الإنترنت:

الموقع الرسمي للهيئة العامة للأوقاف بالمملكة العربية السعودية
https://www.awqaf.gov.sa/ar

الموقع الرسمي للهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية https://stats.gov.sa/